فاعليّة تعالق عناصر التّنميّة اللغويّة والتّنميّة الاقتصاديّة ودورها في بناء اقتصاد المعرفة.

Effectiveness of the correlation of linguistic development and economic development and their roles in building a knowledge economy

د. يمينة زيغام•

تاريخ الاستلام: 4 -10- 2020 تاريخ القبــول:27-01-2021

ملخّص: أسهمت المعطيات التي فرضتها العولمة في تبلور عدة تحولات على المستوى: الاقتصادي والسياسي، وحتى الثقافي والمعرفي، وكان لهذه التحولات أثرا في تداخل وتقاطع الحقول المعرفية، والدراسات والأبحاث التطبيقية؛ ومن بين هذه الحقول حقل: "اللغة" و"الاقتصاد". يكمن هذا التقاطع في توجه العالم إلى اكتساب لغة المعرفة في ظل تنامي اقتصاد المعرفة، وعليه تشاكلت أبعاد التنمية والمعرفة في كل من عناصر اللغة والاقتصاد، وتعالقت في روابط متداخلة، هذا ما استدعى منا البحث في مكنونات هذه العلاقة (بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية) والكشف عن دورها في بناء اقتصاد المعرفة التي تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق التنمية الشاملة.

كلمات مفتاحيّة: التنمية اللغوية؛ التنمية الاقتصادية؛ اقتصاد المعرفة؛ السياسة اللّغوية؛ تعليم العلوم.

Abstract: The data imposed by globalization contributed to the crystallization of several transformations at the economic, political, and even cultural and knowledge, and These transformations have had an impact on the overlap and intersection of knowledge fields in the formation of applied

• جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، البريد الالكتروني:
aminazighem@yahoo.com (المؤلّف المرسل)

studies and researches; Among these fields: "language" and "economics". This intersection lies in the tendency of the world to acquire the language of knowledge in light of the growth of the knowledge economy, Therefore, uniformity of development and knowledge have formed in each of the elements of language and economics, Consequently, the dimensions of development and knowledge have been intertwined in both language and economics, And correlate in interlink ages. This is what necessitated us to search for the hidden things of this relationship (between language development and economic development) and reveal its role in building the knowledge economy through which countries seek to achieve comprehensive development.

Keywords: linguistic development; economic development; knowledge economy; language policy; science education.

1. المقدمة: العالم في سعي مستمر لتطوير دوله ودفع وتيرة التنمية، متخذا من التطور التكنولوجي سبيلا له، باعتباره فضاء ل

2. استغلال المعارف والعلوم لوضع خدمات تسهل حياة الإنسان وتوفر له سبل الترف لتحقيق مفهوم التحضر، فالمعرفة العلمية هي سبيل التقدم التكنولوجي؛ والحامل لهذه المعرفة هي اللغة التي صارت تتحدد قوتها في المجتمع حسب وظيفتها الاستعمالية في استيعاب المعرفة ونقلها، فأصبحت اللغة في وضع يجبر الدول على تنميتها حسب مستجدات العصر لمواكبة التطور التكنولوجي. لقد اجتاحت ثورة التقدم التكنولوجي كل الميادين بما فيها اللغة وحتى المجال الاقتصادي الذي أصبح يعتمد في تنميته على التقدم التقني العلمي في إنتاجه لرأس مال بشري انطلاقا من المعرفة وعليه تشابكت العلاقة بين اللغة والاقتصاد خلال البحث عن سبل تنميتهما في ظل العولمة؛ فما هي العلاقة بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية؟ وأين تكمن عناصر تعالق التنمية بين اللغة والاقتصاد؟ وما مدى فاعلية هذا التعالق في بناء اقتصاد المعرفة؟

3. تحديد المصطلح: عرف مصطلح التنمية نقلة نوعية على مستوى الحقل المعرفي ليتسع ويتداخل مع حقول معرفية أخرى؛ ولم ينتشر استعماله إلا عندما "وضعت الحرب أوزارها..، فأصبح مفهوم التنمية حاضرا بقوة في مختلف النقاشات

السياسية والعلمية، بل إنه صار تخصصا علميا خالصا في إطار سوسيولوجيا التنمية ومبحثا حيويا في كثير من المعارف الأخرى كالجغرافيا والاقتصاد والفلاحة والإدارة الترابية.(طارق عثمان، 2015)"[1] لقد بدأ تداول مصطلح التنمية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح محط اهتمام سياسات دول العالم في البحث عن سبل التطور والتقدم، فأصبح عاملاً أساسيًا في مفهوم إستراتيجية النهوض بالدول؛ وهذا ما يبرر التوجه بالبحث والدراسة في مفهوم التنمية ومتعلقاته ونظرياته إزاء مختلف المعارف والعلوم. وهكذا، أصبح مصطلح التنمية "من أكثر المصطلحات استخداما عند المتخصصين في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وهو مصطلح جديد في الدراسات اللغوية (حجازي، 1998)."[2] فرض توجه المجتمع إلى العولمة البحث عن سبل التنمية الشاملة بتقصي وسائلها في مختلف الميادين، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من المصطلحات التي تتخذ فيها التنمية دورا محوريا، فنجد: التنمية الاقتصادية، التنمية الثقافية، التنمية اللغوية، التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية.. وغيرها. وفي خضم هذا الصرح المصطلحي والمعطيات العولماتية، فإن دول العالم تسعى لدفع وتيرة التنمية انطلاقا من المعرفة التي أصبحت تقوم على أساس بناء اقتصاد قوي متخذة من القطب اللغوي أحد أهم وسائلها.

1.2 التنمية الاقتصادية: كثيرا ما يحيلنا مصطلح التنمية عند وقوعه على مسامعنا إلى المجال الاقتصادي، فقد ارتبط مفهومه بداية بالاقتصاد؛ يمكن تعريف التنمية من منطلق اقتصادي "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (عجمية، ناصف، نجا، 2010)."[3] يتحدد مفهوم التنمية في جزئه الاقتصادي في إطار عملية إحداث تغيير في هيكل الاقتصاد لدفعه نحو النمو الذاتي، وهذا ما يحقق زيادة في الإنتاج وفي متوسط دخل الفرد بما يشكل التنمية المستدامة لبناء اقتصاد قوي.

تقوم التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر التي يمكن حصرها كالآتي:

"– زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

– تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
– تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل؛
– الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة (عجمية، ناصف، نجا،2010)."[4] يمكن القول بالتنمية الاقتصادية من خلال تسجيل زيادة في دخل متوسط الفرد على المدى البعيد، وبإحداث تغيرات في الأساس القاعدي للاقتصاد وفتحه على نطاقات أوسع لتحويله إلى اقتصاد متنوع، وإيجاد توازن في توزيع الدخل على كافة طبقات المجتمع بما يحقق عدالة أكثر، كما تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات بما توافق متطلبات كافة شرائح المجتمع (الطبقة الفقيرة) سواء منها الأساسيات أم الكماليات.

2.2 **التنمية اللغوية:** لم يدم ظهور مصطلح التنمية وسيره بإزاء المجال الاقتصادي طويلا، بل سرعان ما عرف توسعا بولوجه إلى حقول معرفية أخرى وذلك مع التحولات التي عرفها العالم أو ما يعرف بالعولمة؛ فأصبح مصطلح التنمية يهتم بالبحث في سبل تحقيق التنمية الشاملة وهذا لإدراك مدى أهمية ارتباط التنمية بباقي المجالات على غرار الاقتصاد، "فالاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي(طارق عثمان،2015)."[5] وعليه تجاوز مفهوم التنمية المجال الاقتصادي إلى مجالات أخرى تُشكل مفهوم التنمية الشاملة. ومن بين الأبعاد التي تبنتها التنمية البعد اللغوي، حيث ظهر مصطلح "التنمية اللغوية"، والذي يعد من بين المصطلحات الجديدة في الدراسات اللغوية والاجتماعية التي يمكن تعريفها بأنها "عملية مجتمعية هادفة إلى إحداث تغيرات محددة في الحياة اللغوية، وتحديد الهدف العام قرار سياسي؛ لذا تتضمن التنمية اللغوية عدة مراحل في مقدمتها اتخاذ القرار السياسي، ولا يمكن تصور خطة لغوية في دولة معاصرة دون اتخاذ السلطة قرارات واضحة تحدد السياسة اللغوية لها، وهذه القرارات ينبغي أن تراعي بطبيعة الحال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في داخل الدولة وفي داخل المجموعة اللغوية الكبرى (حجازي، 1998)."[6] إذا هي مجموعة من الإجراءات التي تسعى (التنمية) للوقوف من خلالها

على معوقات تحقيقها ومن تم تجاوزها بإحداث محدث يعمل على انجاز الهدف المنشود، وتتم العملية وفق جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتكاتف جهودها لرسم سياسة لغوية التي تعد المنجز الفعلي لأهداف التنمية اللغوية، وتتم هذه العملية وفق جملة من المراحل، أهمها:

1.2.2 **القرار السياسي:** القرار السياسي أو الفعل السياسي الصادر من أعلى سلطة حاكمة في البلاد هو الذي يحدد تقدم أو تخلف المسار اللغوي، بحيث يسهم بشكل فعال في التمكين اللغوي لأي لغة فيعمل على تعميمها وتمكينها ودعم استقرارها في كافة المجالات. وعليه، ينبغي أن يكون "القرار السياسي ينبع تلقائيا بمراسيم تنظيمية وتشريعية لحماية الهوية اللغوية، بل هناك بعض الدول التي لم تنص في دساتيرها على اللغة الرسمية، وهي تعمل بها وتصونها دون قرار ولا قانون (بلعيد، 2012)."[7] يصعب تحقيق التنمية اللغوية إلا بوجود قرار سياسي يُمَكن اللغة الوطنية والرسمية من ممارسة وظيفتها وتعميمها في كافة المجالات.

تصب مهام اتخاذ القرار السياسي بكل تشريعاته وقوانينه في تحصين الهوية اللغوية، وذلك بعده الخطوة الأولى التي تفصل في تحديد وظائف اللغة ومن تم تحديد الكيفية التي تؤدى بها، من خلال سن القرارات التي تعمل على حل إشكالاتها سواء: ما تعلق بصك المصطلحات، أم إصلاح تعليمها، أو إدخالها إلى عالم المعلوماتية أم ما تعلق بإشكالات استعمالها. من غير الممكن "أن يحصل الإبداع عندنا بغير لغتنا، ولا تحصل التنمية البشرية بلغة الآخر، فهنا نشير إلى القرار السياسي في مجال تعميم اللغة العربية بتمكينها في مختلف المواقع (صالح بلعيد، 2012)."[8] أسهم غياب القرار السياسي وغياب تفعيله إن وجد بشكل مباشر في كثير من الأحيان إلى طغيان الهيمنة اللغوية فأصبحت اللغات الأجنبية تهدد وجود العربية وتعمل على تضييق مساحتها؛ وأمام هذا الوضع ينبغي تحديث التشريعات والقوانين اللغوية وتفعيلها باتخاذ قرار سياسي حاسم في المسألة اللغوية مما يعيد للعربية مكانتها والوصول إلى معنى الطرح التنموي اللغوي.

2.2.2 **التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية:** السعي لتحقيق التنمية اللغوية بحاجة إلى تهيئة الظروف وإيجاد أرضية للعملية، وهذا يكون بوضع تخطيط لغوي منهجي له

أهداف وإستراتيجية محددة، "فعلى كل تخطيط ناجح أن يرتكز على منطلقات الواقع وما يستشرفه من المستقبل بتطلع إليه، سواء أكان ذلك في مجال بناء خطة بعيدة المدى أم قصيرة الأجل، تهدف إلى معالجة قضايا التحول وفترات الانتقال (خليفة، 1997)."[9] ينبغي أن ينطلق التخطيط اللغوي الناجح من المعطيات التي ينبني عليها المجتمع بما يوافق تطلعات المجتمعات المستهدفة مع مراعاة التنوع اللغوي والظروف المحيطة بها، فهو يختلف من بيئة إلى أخرى، ويكون إما قريب المدى أو بعيد المدى، فعلى حسب الحاجات الضرورية والأهداف المسطرة تتحدد أبعاد التخطيط وإجراءاته، كما يحتاج إلى إشراك أهل الاختصاص من مخططين وخبراء، والمجتمع المدني في العملية. كما يحتاج التخطيط اللغوي إلى سياسة لغوية لاحتضانه، وبهذا ينبغي "إتباع سياسة لغوية واضحة وصارمة على كل المستويات والصعد الرسمية والشعبية. وهنا تقع مسؤولية كبرى على قرار الدولة الرسمي التوجيهي لتنمية لغوية ثقافية مستدامة وشاملة، واستثمار كل الوسائل المتاحة لذلك، فالإصلاح والتطوير لا يقع في اتجاه دون اتجاه (حسين جمعة، 2008)."[10] إن السياسة اللغوية الواضحة في تعامل الدولة مع اللغة وصرامة موقفها تجاه الخيارات السياسية، هو الذي يحدد الوضع اللغوي القائم ويدفع بوتيرة التنمية اللغوية نحو الأمام بمراعاة الأبعاد التاريخية والثقافية والاجتماعية.....الخ، وتسخير كل الطاقات البشرية من أهل الاختصاص والسياسيين والمخططين وإقامة الدراسات والبحوث، والطاقات المادية بتخصيص ميزانية معتبرة للعملية، وإشراك الهيئات اللغوية والمجتمع المدني والنخبة في وضع أسس التنمية اللغوية. تبلور فعالية كل من القرار السياسي والتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في بوتقة واحدة هو الذي يحقق أهداف التنمية اللغوية، فبدون وجود قرار سياسي حاسم لا معنى للتخطيط اللغوي، وبدون وجود سياسة لغوية واضحة تحدد الخيارات السياسة والتخطيط الجيد لا معنى للقرار السياسي الذي يبقى حبرا على ورق، وبهذا لا بد من تكاتف جهود كل الأطراف والهيئات لإنجاح العملية والنهوض بالعربية.

– كما تقوم التنمية اللغوية على جانبين، "أحدهما خاص باللغة نفسها من حيث تنميتها الموحدة للتعبير عن الحضارة المعاصرة، والثاني خاص بإيجاد الخطة اللغوية

الهادفة إلى جعل هذه الجهود الفعالة في المجتمع (حجازي، 1998)."[11] وذلك بأن تكون التنمية اللغوية أولا: على مستوى اللغة ذاتها بالبحث عن سبل تنمية نظمها بما يوافق عصر المعلوماتية وتوحيد مصطلحاتها بجعلها لغة العلم، والنظر في تيسير تعليمها؛ وثانيا: على مستوى الاستعمال بتعزيز مكانتها بعدها اللغة الأولى للعلم والتعليم وفي المؤسسات ومختلف التعاملات الرسمية، فتصبح اللغة الوطنية والرسمية هي اللغة التي تمثل المجتمع بكل هيئاته ومجالاته..، وهذا ما يجعل التنمية اللغوية عملا أساسيا في التنمية الشاملة.

4. **العلاقة بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية:** البحث في الروابط القائمة بين التنمية الاقتصادية التي تهتم بإحداث تغييرات في البناء والهيكل الاقتصادي الذي يتيح لنا الانتقال من التخلف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبين التنمية اللغوية التي تهتم بإحداث تغييرات في الحياة اللغوية للنهوض باللغة الأم التي تعد عنصرا أساسيا في بناء وحدة المجتمعات والرقي بها، يحيلنا إلى أن كلاّ من التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية تلتقيان في عملية إحداث مجموعة من التغييرات للانتقال بالمجتمعات نحو التقدم وتحقيق التنمية الشاملة. تتبلور العلاقة القائمة بين الاقتصاد واللغة، في أن اللغة لا يمكن تنميتها (في عصر العولمة) إلا بإشراكها في العملية الاقتصادية القائمة على المعرفة، ولا يمكن تنمية الاقتصاد إلا باعتماد اللغة الأم، "فاللغة الأم تعين على الانتقال إلى (مجتمع المعرفة) وتحقيق مقومات (الاقتصاد المعرفي) الذي يقوم على المعرفة، خلقا وابتكارا وتطبيقا ونشرا وتخزينا وإدارة (البريدي، 1997)."[12] وبالتالي تمكن اللغة الأم المجتمعات من الانتقال إلى مجتمع المعرفة، إن تم وضعها محور التنمية بجعلها وسيلة تحقيق اقتصاد قوي يقوم على المعرفة، وهذا ما تفرضه علينا العولمة، حيث جعلت المجتمعات تسعى لجعل لغاتها قطبا تتمكن من خلاله امتلاك مقومات الاقتصاد والتحكم بالاقتصاد العالمي؛ وفي ظل هذه التحولات تداخلت المفاهيم وتشابكت فأصبحت التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية تسيران بشكل متواز، فإن اختلت التنمية لدى أحد الطرفين، تراجع الطرف الآخر وتقاعس عن تأدية دوره.

لقد "حان الوقت لدراسة دور اللغة العربية في الاقتصاد العربي، كما أصبحت مسألة إعداد سياسة قومية وسياسات وطنية للغة ودورها في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة مسألة ملحة (المسدي، 2014)."[13] (هذا ما جاء ضمن توجهات مؤتمرات القمة العربية). ينبغي على السياسات العربية الانفتاح والتوجه باقتصاداتها إلى تفعيل دور العربية وتنميتها بشكل يتمشى والعمل على تنمية الاقتصاد العربي؛ فإلغاء العنصر اللغوي العربي بشكل كلي يؤسس لاقتصاد تابع في أسسه واستراتيجياته وحتى لغته.

تعرف العربية قطيعة شبه تامة بين اللغة والاقتصاد، وذلك لغياب الدراسات اللغوية عن البحث الاقتصادي، فمن غير الممكن تجاهل ذلك النظام الحامل لعناصر الاقتصاد المعرفية والمصطلحية. "متى يسلم أصحاب الأمر في وطننا بكل أطراف المعادلة، أن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، وأن السيادة السياسية مستحيلة بدون سيادة ثقافية لغوية، وأن امتلاك لغة الآخر سلاح ليس له اعتبار تقديري في السياسة والاقتصاد والثقافة إلا إذا استند إلى مرجعية لغوية قومية (المسدي، 2014)."[14] ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين السيادة الاقتصادية والسيادة اللغوية والسيادة السياسية يمكن أن نشكلها في المعادلة التالية:

السيادة الاقتصادية ← السيادة اللغوية؛

السيادة اللغوية ← السيادة السياسية؛

تحيلنا هذه المعادلة إلى أن السيادة اللغوية هي الفاصل في تمركز السيادة السياسية التي تحددها السيادة الاقتصادية، وإذا كانت هذه الأخيرة هي رمز السيادة السياسية التي لا تقوم إلا بالسيادة اللغوية، فإن السيادة الاقتصادية تتحدد هي الأخرى تبعا للسيادة اللغوية.

اختزلت العولمة السيادة السياسية في السيادة الاقتصادية التي أصبحت معيار بناء وتقدم الدول، وباعتبار قيام الاقتصاد على المعرفة فإنها أصبحت تخضع للسيادة اللغوية. "اللغة بالنسبة للاقتصاد الحديث، أي اقتصاد السوق من نوع أو آخر في مقابل اقتصاد المعيشة، مسألة محورية مثل النقود، وتنشأ أهميتها الحاسمة من كون أن العناصر الأساسية للاتصال الاقتصادي عناصر لغوية بالطبيعية (فلوريان

كولماس، 2000)."[15] ومن هنا تكمن مركزية اللغة في الاقتصاد الحديث في عناصر الاتصال الاقتصادي القائم على المعرفة التي تستوجب عناصر اتصال لغوية بالضرورة، وامتلاك هذه العناصر هو الفاصل في تصنيف اللغات بين القوة والضعف، بين الهيمنة والخضوع، فظهرت لغات قوية مهيمنة وأخرى ضعيفة خاضعة للأولى لافتقارها لعناصر الاتصال الاقتصادي، فتتجه للاستثمار في اللغات المهيمنة وهذا يعود بالسلب على القيمة المضافة للاقتصاد المحلي التي تعود بأعباء مالية تفوق العائدات، وأعباء معنوية تفقد السوق أصالته وانتماءه وهويته. وهذا ما يكرس مفهوم التبعية؛ "ففي ظل ضعف الصناعات الوطنية لم نتلق المنتوجات الأجنبية فقط المحملة إلينا بأسمائها الأجنبية، والمعروضة علينا في إعلانات بلغاتها الأصلية، والتي فتحنا لها حوانيت بلافتات الماركات(العلامات) العالمية، وإنما خلف ذلك في العامة ولعا بهم وبلغتهم وبالمقابل ازدراء للعقلية واللغة العربية (سعيد عامر، 2013)."[16] هذا ما يشهده الشارع العربي الذي يعكس لغة غير لغته على لوحات اللافتات والمحلات وحتى أسماء الشوارع التي تكتب بلغة أجنبية، وكأننا في بلد أجنبي، أما بالنسبة للسلع والمنتجات المستوردة فهي تنتقل إلينا بلغتها وتنقل معها ثقافة وهوية اللغة المستوردة، في حين كان على الدول العربية صبغ هذا الإنتاج الغربي بالطابع العربي عند نقله للمستهلك العربي، وهذا أقل ما يمكن أن تشتغل عليه السياسة اللغوية. واقع لغة السوق اليوم هي لغة أجنبية طغت فيها اللغة الانكليزية التي جعلت البساطة والسهولة من ميزات لغتها ولامتلاكها لغة العلم والمعرفة والتحكم بها، "علما أن الإنتاج الصناعي يتطلب أساليب ومصطلحات لغوية عالية، وبحاجة إلى استعمال لغة واحدة موحدة، وعن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية (بلعيد، 2003)."[17] وهذا ما تفتقر إليه العربية (لغة موحدة)، فعلى السياسات اللغوية العمل على وضع وتوحيد المصطلحات والأساليب التي يتطلبها الإنتاج الصناعي، وهذا الافتقار لا يعود إلى عدم قدرة العربية على استيعاب لغة الاقتصاد والمعرفة وإنما إلى غياب سياسة لغوية واضحة، وعدم وجود جدية لدى السلطة السياسية باتخاذ قرار سياسي حازم اتجاه لغة الاقتصاد (السوق) والعلم (اقتصاد المعرفة)، هذا ما يبرر غياب العربية عن ميدان

الاقتصاد والمال وفسح المجال لهيمنة اللغات الأجنبية. على السياسات العربية التوجه بدل الاستثمار في اللغات الأجنبية إلى الاستثمار في اللغة العربية، و"الاستثمار اللغوي المقصود هو الذي يمس كل جوانب البحث، خاصة العلمي منه، ليحصل الإنتاج النوعي المتميز. ولا مانع هنا في استعمال المقايضة اللغوية مع المتعاملين الأجانب للإفادة منهم في خدمة لغتنا؛.. ومن هنا يجب أن تنمو مع النمو الاقتصادي، وتصاحب وتيرة التطور. (بلعيد، 2003)"[18] وعليه يحيلنا الوضع للبحث عن سبل التنمية اللغوية باستثمار قدراتها في البحث العلمي لإنتاج لغة علمية تمكن من تحصيل إنتاج اقتصادي متميز، ولا ضير من الإفادة من تجارب الغير بتبادل المنفعة فيما يصب في خدمة العربية، وإيجاد نقط تقاطع ما بين المقايضة اللغوية والمقايضة النقدية لإثراء الرصيد اللغوي لتصبح لغة منتجة. اللغة المنتجة هي التي تصدر لغتها للمجتمعات المستهلكة فتفرض نظام لغوي جديد على المجتمعات المستهدفة، يقول المستشار الألماني الأسبق ويلي براندت (wily Brandit) "إذا أردت أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدث لغتك وإذا أردت أن تبيعني بضاعتك عليك أن تتحدث بالألمانية (سعيد عمار، 2013)."[19] من يمتلك الإنتاج (المُصدر) هو من يمتلك اللغة ويفرض على الطرف الآخر (المستهلك) استعمال لغته، وهذا ما شكل لنا ظاهرة الهيمنة اللغوية التي أصبحت تحدد سياسات المجتمعات المستهلكة، عدم امتلاك اقتصاد المعرفة لا يعني عدم امتلاك لغة المعرفة فالعديد من الدول التي لا تمتلك اقتصاد المعرفة إلا أنها تعمل جاهدة على الحفاظ على لغتها العلمية وخصوصية هويتها اللغوية الاقتصادية. تطغى الهيمنة اللغوية بشكل واسع على المجتمعات المتعددة اللغة، وقد "أوجز بول هذا الأمر في عبارة قصيرة تقول "إن البلاد المجزأة لغويا بشكل كبير بلاد فقيرة دائما (فلوريان كولماس، 2000)."[20] وهذا ما نجده في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية التي تملك العديد من اللغات، ويحضرنا هنا مثال الجزائر التي تعرف لغة اقتصاد متعددة، والتي تطغى عليها اللغة الأجنبية (الفرنسية) ولا تمثل العربية إلا النسبة القليلة، أما باقي اللغات (الأمازيغية) فهي في تجاذب مستمر، فالتوجه الأحادي نحو الفرنسية وفي ظل هيمنة الانجليزية أدى إلى أعباء مادية لا داعي لها. هذا التوجه لا يمكن تعميمه اعتبارا من أن التنوع اللغوي

هو أمر طبيعي في العديد من المجتمعات ولا دخل له في تحديد مستوى نمو المجتمعات؛ وإنما الأمر يرتبط بالسياسات اللغوية للدول المتعددة اللغة، والتي عليها وضع تخطيط لغوي يعمل على إيجاد لغة موحدة وإن وجدت لا بد من العمل على تكريس تمكينها بعدها اللغة الرسمية والأولى. لا يعني هذا تهميش اللغات الأخرى وإنما تحديد السلم اللغوي بترتيب اللغات وتحديد وظائفها، "فالإنتاج الصناعي يتطلب أساليب موحدة ومنظمة كما يحتاج إلى سكان متحركين ومتجانسين وعلى درجة عالية من التعليم، وهذه المتطلبات تعني الحاجة إلى استعمال لغة واحدة عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية (فوريان كولماس، 2000)،"[21] فالبحث عن تحويل المجتمعات من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة تقوم على اقتصاد المعرفة، لا يتحقق إلا داخل مجتمعات متجانسة لغويا تملك لغة واحدة يتواصل بها جميع أفراد المجتمع وتمثل العناصر الاقتصادية، وهي التي تشكل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد. وهذا ما يحتاج إليه الوطن العربي بوضع لغة علمية موحدة تستوفي عناصر الأساليب العملية الاقتصادية، في حين تؤمن "الدول القوية بأن هناك (حروبا لغوية) وهي تعمل من أجل الخروج بانتصار لغوي ساحق ومن ذلك أن الحكومة الألمانية –على سبيل المثال–تخصص المليارات لتدعيم اللغة الألمانية، وقد أسست قسما خاصا في الحكومة يعنى بترويج هذه اللغة والحفاظ عليها وتعزيز قوتها في خوض النزال اللغوي العالمي (البريدي، 1997)."[22] وبذلك أدركت الدول ضرورة خوض غمار النزال اللغوي العالمي والخروج من هذه الحروب اللغوية بانتصار يعزز مكانة لغتها وقد أعدت لذلك كل الوسائل التي من شأنها كسب غنائم لغوية، فنجد الدول التي استقوت بلغاتها خصصت ميزانية ضخمة لفرض وجود لغاتها؛ وهذا ما تؤكده تجارب الدول القوية التي عمدت إلى وضع منظمات لغوية بأكملها من مثل "منظمة الدول الفرانكوفونية" والأنكلوفونية" التي تعمل ظاهريا وفق تحالف الدول الناطقة باللغة الفرنسية لدعم نشر لغاتها بتقديم مساعدات مادية، وفي المقابل تمديد بقاء وجودها ومصالحها بإبقاء لغتها مما يضمن بقاء مصالحها الاقتصادية الموجهة لسوق الدول الناطقة بها ويعزز امتداد التبعية الاقتصادية، وهذا ما نجده في الدول الإفريقية التي

حافظت على تبعيتها للسان الفرنسي، مما يعمل على الحفاظ على مصالح فرنسا وتعزيز حضورها الاقتصادي.

يصعب حدوث التحرر الاقتصادي من التبعية الاقتصادية إلا بذر الهيمنة اللغوية وفرض اللغة الوطنية بجعلها لغة الاقتصاد وكافة المجالات؛ "ففي غياب لغة رسمية قوية، يصبح الميز اللغوي لصالح اللغة الأجنبية أمرًا لا مفر منه، مصحوبا بميز اقتصادي. (الفاسي الفهري، 2003)"[23] ما تعانيه العربية من تغييب كرس التوسع اللغوي الأجنبي وعمل على سلبها عدة وظائف أنقصت من سيادتها.

5. **دور تعليم العلوم باللغة العربية في التنمية الاقتصادية (اقتصاد المعرفة):**

الحديث عن التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة هو حديث عن تعليم العلوم والمعرفة، وإذا كانت "اللغة هي وعاء المعرفة العلمية والتكنولوجية، فإن دور اللغة العلمية والتكنولوجية في تحسين مردود القوى العاملة (أي اللغة الوطنية) يتعاظم بدرجة كبيرة مع التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة (مراياتي)."[24] إذن أوجب قيام الاقتصاد المعرفي حضور اللغة كعنصر أساسي في تشكل التنمية الاقتصادية، وهنا يلعب تعليم العلوم باللغة الوطنية دورا أساسيا في تحصيل المعرفة وإنتاج قوى عاملة منتجة بلغتها. وهذا ما تعاني منه العربية حيث تعرف تغييبا شبه تام في تعليم العلوم والتقانة إلا بعض التجارب المنقطعة في الأقطار العربية هنا وهناك؛ ما جعلنا نكتفي بخيار اللغات الأجنبية لرصد المعرفة بدل اللغة القومية؛ وحجتهم في ذلك أن العربية غير قادرة على استيعاب لغة العلم، وأن تعليم العلوم بالعربية يعزل الوطن العربي عن مجاراة الركب العلمي وغيرها من الحجج؛ في حين أن المعطيات التاريخية للغة العربية تثبت قدرتها على استيعاب العلوم والإنتاج بها. على السياسات العربية التوجه لتعريب العلوم والتقانات الحديثة لمواكبة الركب الحضاري والنهوض بالأمة العربية، "فإلى متى تغفل البرامج العربية للإصلاح الاقتصادي توطين التكنولوجية بالعربية، إلى متى يبقى أولو الأمر يتلهفون على فرض اللغات الأجنبية ضانين أن ذلك سيقضي على ضعف مستواهم، بل لن يتمكنوا من تطوير تفكيرهم إلا من خلال دراستهم للمواضيع باللغة العربية (بلعيد، 2008)."[25] على النظام الاقتصادي العربي تدارك وإدراك فعالية تعريب التكنولوجيا والعلوم والتقانة في تنمية

الاقتصاد العربي، وعلى السياسات العربية وضع تخطيط لغوي تتشاركه كل من: الأطراف الاقتصادية والجامعات العربية والمجتمع المدني والخبراء، للتمكن من الإنتاج باللغة العربية؛ وتبقى القضية على عاتق الحكومات العربية، فلا يمكن تعريب العلوم والتقانة إلا بوجود قرار سياسي حاسم من السلطة الحاكمة. يطغى على تعليم العلوم والتقنيات الحديثة في الوطن العربي اللغات الأجنبية، وكأن العربية غير قادرة على استيعاب العلوم، وحجتهم في ذلك "عدم توافر الكتب والمراجع والمصطلحات والدوريات والبحوث العلمية بالعربية، وليس لهذه المسوغات نصيب من القوة إذا توافرت الإرادة القومية والقرار السياسي الحازم، فالتعليم بالعربية كفيل بخلق لغة البحث العلمي والكتب والمصطلحات والدوريات، وإهمال التعليم بها يقود حتما إلى ضمورها (الفيصل، 1992)."[26] يحتاج تعريب العلوم إرادة فاعلة بوضع الكتب والمعاجم اللازمة وسرعة ترجمة كل ما يتدفق من علوم ومصطلحات إلى العربية، ومعالجة قضية فوضى المصطلحات التي انتقلت حتى إلى العلوم الإنسانية، وهذا ما على الهيئات اللغوية والمجامع اللغوية العمل عليه، وان كانت قد قدمت جهود لا يمكن نكرانها إلا أن ضعف سلطتها وتشتت جهودها حال دون فعالية دوره؛ ولنا في تجربة اليابان مثالا يحتذى به، والتي "تترجم اليوم 50% من المنتج العلمي العالمي إلى اللغة اليابانية. (هادي نهر، 2010)"[27] في حين لا تتعدى نسبة الترجمة عندنا ربع ما تقدمه اليابان من محتوى لطلابها. يفرض الواقع اللغوي ومتطلبات السوق العربي توجها لغويا يعزز موقع اللغات الأجنبية في تعليم العلوم؛ فنجد متطلبات السوق العربي تمنح فرص العمل للمتخرجين الدارسين باللغة الأجنبية، فمن أولى شروط العمل إتقان اللغات الأجنبية وهذا ما يبرر توجه الطلاب لتعلم اللغات الأجنبية وإهمال العربية، فتغييب العربية في سوق العمل ينتقل بشكل مباشر إلى المعاملات التجارية التسويقية، "وعليه فإن الإقبال على اللغة الأجنبية مرتبط بقضية العرض والطلب. وإذا نظرنا إلى الصناعات في أكثر من بلد عربي لوجدنا أن أسماء المنتوجات أجنبية في الغالب، حتى أسماء الشركات والمحلات التجارية لا تخلو من الأجنبية. (زكريا أو حمدية، 2005)"[28] ما دامت الأجنبية هي لغة العلوم والتقانة في الجامعات العربية، وما دامت متطلبات اقتصاد السوق تفرض لغة أجنبية، فإن اللغة

الرسمية للتعليم ليست هي لغة القوى العاملة ولغة الإنتاج، وعليه يجب تغيير لغة الطلب والعرض بإيجاد أرضية لتعليم العلوم بالعربية وتفعيل دورها في تنمية الاقتصاد. تخلفنا عن اللحاق بالركب الحضاري أجبرنا على أن نعيش واقعا لا مفر فيه من التعامل مع الآخر، "كيف السبيل للتعامل مع منتجات الآخر دون انكسار من الداخل ودون انغلاق عن الخارج؟ إن الإفلاس التقني ليس مدعاة للإفلاس اللغوي الذي يجر وراءه استباحة للوطن والهوية، للتراب والتراث، إن فتح الأبواب –كرها أو طوعا–للأسواق والأفكار والتقنيات لا يستلزم منا أن نستبدل هوية بأخرى، بل لا بد أن تبقى المجتمعات وطنية حتى وإن رغبت الحكومات عن ذلك. (زكاغ، 2013)"[29] يفرض علينا التخلف عن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي مواجهة ما ينتجه الآخر ومواجهة ما يحمله هذا الإنتاج من حمولة ثقافية ولغوية؛ إن قصورنا عن الإنتاج بالعربية لا يعني الخضوع لثقافة ولغة الآخر، باستهلاك إنتاج الآخر بكل أطره اللغوية والثقافية؛ بل لا بد من إضفاء الطابع العربي على الإنتاج المستورد ليصل إلى المستهلك العربي بصورة معربة، ويحافظ على الهوية اللغوية العربية.

علاقة التنمية الاقتصادية بالبحث العلمي علاقة وطيدة، حيث "تثبت البحوث الاقتصادية الأخيرة أكثر مما مضى العلاقة الوطيدة بين تقدم القدرات العلمية والتكنولوجية للدولة من جهة، وبين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها من جهة أخرى؛ و يقدر بعض الاقتصاديين أن أكثر من 50% من النمو التراكمي لدخل الفرد في الولايات المتحدة يعود إلى التقدم التكنولوجي الأمريكي.(مراياتي)"[30] وبالتالي يتحدد معدل نمو الاقتصاد بمعدل التقدم العلمي والتكنولوجي للدول وهذا ما أثبتته التجارب، وباعتبار اللغة هي وعاء العلوم والتكنولوجيا فإن معدل نمو الاقتصاد يتحدد بمدى تمكن هذا الوعاء من استيعاب العلوم و التكنولوجية. إن "النتاج والتوليد العالمي للعلوم والتكنولوجيا كبير جدا، والاستفادة من هذا النتاج ممكنة بشرط أن تتمتع الأمة بما يسمى "بالمقدرة على الاستيعاب التكنولوجي"؛ وهذه الاستفادة لها عائد اقتصادي كبير يحصل عبر ما يسميه الاقتصاديون عائدات وطنية غير مباشرة نتيجة الاستفادة داخليا من تطورات خارجية، والذي يجري نتيجة ما يسمى بفيض المعرفة العالمية.(مراياتي)"[31] وبذلك تسير عجلة التنمية وفق حلقة تدور محاورها حول التنمية

الاقتصادية بتمكين اللغة من استيعاب العلوم والتكنولوجيا والإنتاج باللغة الوطنية؛ كما تنطلق التنمية اللغوية من وجود اقتصاد قوي يقوم على المعرفة انطلاقا من كون اللغة هي الوعاء الحامل للمعرفة، فإنها تنمو بنمو الاقتصاد. وبهذا فإن العلاقة بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية تتشكل في علاقة تكاملية لتحديد معالم التنمية الشاملة وتحقيق النمو والتقدم وهذا ما تقوم عليه سياسات الدول المتقدمة، ويبقى على أبناء العربية إدراك وتدارك القضية بجعل العربية هي الشريك الوحيد في تعليم العلوم وفي كافة المجالات، والسعي لتحقيق أمنها اللغوي للتمكن من تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والثقافي والفكري...

6. خاتمة: حاولنا من خلال هذا البحث معالجة أهم القضايا المتعلقة بطبيعة العلاقة القائمة بين التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية، والوقوف على دورها في بناء اقتصاد المعرفة، وقد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

– أصبحت سمة التعالق هي التي تنظم الحياة اللغوية والاقتصادية، فنمو اللغة وانتشارها يرتبط بمدى ازدهار الاقتصاد الذي يعد دافعا لتهيئة اللغة ونشرها؛ كما أن ازدهار الاقتصاد يرتبط بوجود لغة علمية تمكن من بناء اقتصاد معرفي تمثل لغة السوق؛

– ترتبط القدرة على مجابهة اللغة الاقتصادية وما ينجم عنها من هيمنة لغوية والتخفيف من تبعاتها، بمدى امتلاك المجتمع اللغوي لبيئة لغوية سوية متجانسة متمكنة من تحقيق العدالة اللغوية، وهذا غالبا ما تفتقره المجتمعات اللغوية المتعددة لافتقارها العدالة اللغوية؛

– أصبحت اللغات تحتكم إلى منطق برغماتي نفعي، فاللغات غير المنتجة هي لغات تحتكم إلى منطق التبعية: التبعية الاقتصادية، والسياسية والثقافية؛

– تحول العالم إلى اقتصاد المعرفة يفرض علينا مراجعة سياساتنا اللغوية وتوجيهها إلى تهيئة اللغة، كما على السياسات اللغوية العمل على التخفيف من هيمنة اللغة الأجنبية بتمكين الهيئات والمجامع اللغوية من بسط سلطة العربية، وهذا ما يحتاج إلى قرار سياسي؛

– قبل الحديث عن التنمية اللغوية للعربية، علينا الوقوف عما تعانيه من إشكالات، منها: التعدد اللغوي، مشكلة وضع المصطلح وتوحيده، تعليم العربية، العربية والمعلوماتية...، وغيرها من الإشكالات التي تقف حائلا دون تنميتها؛

– تراجع العربية عن تقلد مكانتها الرسمية في التعليم والإعلام والمؤسسات أثر بشكل سلبي على تنمية اللغة، مما أوجد لنا وضعا لغويا معقدا يحتاج إلى معالجة قضاياه؛

– يفرض الوضع الحالي التعايش مع لغات منتجة بما أننا من اللغات المستهلكة، لكن بتعايش ذكي مقنن يأخذ منها ما يفيد الاقتصاد دون أن ننجر تحت طائل التبعية التي تهدد هوية المجتمع وثقافته؛

– على باحثي الدراسات الاقتصادية الالتفات إلى مثل هذا الطرح اللغوي التنموي، والتعاون مع الهيئات اللغوية لتعزيز البحث والخروج بنتائج فعالة.

7. قائمة المصادر والمراجع:

– سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، لبنان، ط1، 1992.

– صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومة، الجزائر، 2003.

في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2012.

في النهوض باللغة العربية، دار هومة، الجزائر، 2008.

– طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، المنهل، 2015.

– عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، يوليو 2014.

– عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، دار الفرقان، عمان، ط5، 1997.

– عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، المجلة العربية الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 1997.

– فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، دط، نوفمبر 2000.

– مجموعة كتاب، العربية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، 2013.

– مجموعة كتاب، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر 2005.

– مجموعة كتاب، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008.

– محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دار قباء، القاهرة، دط، 1998.

– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010.

– هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العولمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010.

–المجلات:

– هشام أحمد زكاغ، نهضة اللغة من أجل لغة للنهضة "في مسألة التعريب والنهضة"، المواطنة السنة الثالثة، العدد الأول، خريف 2013.

8. الهوامش:

[1] طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، المنهل، 2015، ص 60.

[2] محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دار قباء، القاهرة، دط، 1998، ص 113.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2010، ص 77.

[4] المرجع نفسه، ص 77، 81.

[5] طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، ص 63.

[6] محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، ص 141.

[7] صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2012، ص 65.

[8] المرجع نفسه، ص 30.

[9] عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، دار الفرقان، عمان، ط5، 1997، ص 184، 185.

[10] حسين جمعة، وعي اللغة العربية وتمكينها حاضرا ومستقبلا، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص 131.

[11]محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، ص 116.

[12] عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، المجلة العربية الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 1997، ص 62.

[13] عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، يوليو 2014، ص 93.

[14] عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص 198.

[15] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، دط، نوفمبر 2000، ص 167.

[16] سعيد عامر، اللغة العربية في خطر: قراءة في أضرار العولمة، العربية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص 30.

[17] صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 150.

[18] المرجع نفسه، ص 151.

[19] سعيد عامر، اللغة العربية في خطر: قراءة في أضرار العولمة، العربية في خطر، ص27.

[20] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ص 34.

[21] المرجع نفسه، ص 34.

[22] عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، (عتيق 2011)، ص 101.

[23] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص80.

[24] محمد مراياتي، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة"، ص5.

[25] صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 125.

[26] سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، لبنان، ط1، 1992، ص78.

[27] هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العولمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010 ص 61.

[28] زكريا أبو حمدية، دور اللغة في تكامل الوطن العربي ووحدته: هل اللهجات عامل معاكس للتكامل والوحدة؟،اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر 2005، ص 116.

[29] هشام أحمد زكاغ، نهضة اللغة من أجل لغة للنهضة "في مسألة التعريب والنهضة" المواطنة السنة الثالثة، العدد الأول، خريف 2013، ص 83.

[30] محمد مراياتي، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة"، ص 03.

[31] المرجع نفسه، ص 15.